الجمهورية التونسية **باردو في 14مارس 2012**
المجلس الوطني التأسيسي
لجنة الهيئات الدستورية

إلى عناية السيد رئيس المجلس الوطني التأسيسي

الموضوع: محضر الجلسة **عدد10** للجنة الهيئات الدستورية.
جدول الأعمال: مواصلة النظر في بعض مشاريع الدساتير المتضمنة لهيئات دستورية.
الحاضرون:جميع أعضاء مع اعتذار السيدة نادية شعبان والسيد محمد الحبيب الهرقام وبحضور من غير أعضاء اللجنة السادة النواب صالح شعيب وريم الثايري وآزاد بادي.

افتتحت اللجنة أعمالها بالنظر في مجموعة من الدساتير المقترحة وهي:

***دستور الاتحاد العام التونسي للشغل:**

تدخل السادة والسيدات عبد الباسط بن الشيخ وصالح شعيب ودليلة بوعين ومنير بن هنية ومحمد كريم كريفة والمهدي بن غربية ونعمان الفهري وآسية النفاتي متناولين مختلف الهيئات الدستورية التي طرحها هذا الدستور بالدرس والنقاش وتتمثل هذه الهيئات في المحكمة الدستورية والهيئة العليا للقضاء المالي التي تم اعتبارها هيئات قضائية لا تدخل في مجال نظر اللجنة والموفق الجمهوري الذي دار نقاش حول طبيعة مهامه وتمحور النقاش حول مقارنته بمؤسسة الموفق الإداري من حيث المهام الموكولة إليه والمتعلقة برفع المظالم الإدارية التي قد يتعرض إليها المواطن وقد ذهب بعض السادة النواب إلى اعتبار أن هذه الهيئة يقترب دورها كثيرا من دور المحكمة الإدارية باعتبارها تنظر في المنازعات التي تهم الإدارة في علاقتها بالمواطنين وأكد السيد محمد كريم كريفة أنه لا فائدة من كثرة المؤسسات والهيئات ولا بد من تفعيل القوانين الموجودة والتي تعطي دائما الأولوية للصلح في المجال القضائي واعتبرت السيدة حبيبة التريكي أن الموفق الجمهوري يمكن إدماجه مع هيئة الخبراء دون أن يؤثر ذلك على دوره .

ملاحظة:
كما دار نقاش حول تنظيم العمل داخل اللجنة وتم التأكيد على ضرورة دراسة الدساتير المقترحة قبل اجتماع اللجنة .

<u>*دستور حزب آفاق تونس:</u>

قدم السيد نعمان الفهري الهيئات الدستورية المقترحة صلب هذا الدستور وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان والهيئة الوطنية المستقلة للشفافية والهيئة الوطنية للإعلام .
واتفق النواب أن هذه الهيئات هي تقريبا محل توافق صلب اللجنة وتدخل السيد محمد كريم كريفة الذي أكد انه في إطار الهيئة المستقلة للإعلام لا يجب أن تتدخل هذه الهيئة في التجريم الذي يبقى من اختصاص القضاء العدلي وأن يقتصر دورها على التوجيه والتأطير والرقابة كما أكد أن خطّ التحرير لكل مؤسسة إعلامية يحدده رئيس القسم وليس هذه الهيئة.

<u>*دستور العريضة الشعبية:</u>

تضمن هذا الدستور ثلاث هيئات دستورية هي المجلس الدستوري والهيئة العليا المستقلة للانتخابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.
أكد السيد صالح شعيب على عدم التداخل مع اختصاص لجنة أخرى معتبرا المجلس الدستوري من أنظار لجنة القضاء العدلي والدستوري والاداري والمالي وأجابه بعض أعضاء اللجنة بأنه لا مانع من النظر في الموضوع صلب اللجنة في انتظار عقد جلسة مشتركة مع اللجان الأخرى لمزيد التنسيق.

واستفسر السادة النواب الآنسة فائزة الكدوسي عن غياب مقترح ديوان المظالم الذي تقدمت به سابقا فأجابت بأنه مقترحها الشخصي.

<u>دستور جنوب إفريقيا:</u>

دار نقاش ثري ومعمق حول دستور جنوب إفريقيا الذي كان محل تثمين بما أنه أفرد الهيئات الدستورية المتعددة التي تضمنها بباب خاص ومستقلّ وهو بالفصل التاسع وأطلق عليه اسم مؤسسات الدولة الداعمة للديمقراطية.
ودار نقاش معمق حول مؤسّسة المدافع العام شارك فيه السادة منير بن هنية ونعمان الفهري ومحمد كريم كريفة والمهدي بن غربية وعبد المنعم كرير .
إذ اعتبر البعض أن هذه المؤسسة تشبه دور الموفق الإداري أما البقية فقد رأوا أنها تحل محل الهيئات القضائية الإدارية والمالية وأكد السيد سليمان هلال أن هذه اللجنة تقوم بدور تكميلي للقضاء من حيث قيامها بالأبحاث والتحقيق .
وتساءل النواب حول الهيئة المستقلة للبث الاذاعي لكن السيد عبد المنعم كرير أكد وجود خطأ في الترجمة فبالرجوع للنسخة الاصلية فإن هذه الهيئة تهم كل وسائل الاتصال السمعي والبصري .

***دستور المغرب**:
تضمن هذا الدستور عددا كبيرا من الهيئات الدستورية تم سردها أثناء النقاشات دون التعمق فيها ودافع السيد عبد السلام شعبان على أهميّة دستور المغرب الذي قام بترتيب هذه الهيئات قطاعيا مستفيدا من الهيئات الموجودة في الدساتير السابقة.

ملاحظة: دار نقاش حول منهجية العمل المتبعة وضرورة ضبط قائمة أولية للهيئات المتفق حول دستوريتها واكد السيد الناصر البراهمي ضرورة الاطلاع على الدساتير الخاصة بالبلدان التي عرفت انتقالا ديمقراطيا في السبعينات والثمانينات والتسعينات على غرار دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية واعتبر السيد المهدي بن غربية أنه من الضروري الاطلاع على الدستور برمته لا على المحور الذي يهمّنا فقط نظرا لأنه وحدة لا تتجزّأ وأكد السيد نعمان الفهري أنه من اللازم الاطلاع على دساتير البلدان العريقة في الديمقراطية مثل فرنسا وألمانيا.

وبعد نقاش طويل تم الاتفاق على تكليف بعض من أعضاء اللجنة بالاطلاع على دساتير معينة وإعداد تقارير بشأنها على النحو التالي:

السيد رئيس اللجنة: دساتير الشيلي وبوليفيا.
السيد نعمان الفهري: دساتير ماليزيا وألمانيا وبولونيا.

السيد المهدي بن غربية: دساتير إسبانيا والبرتغال.
السيد عبد المنعم كرير: دساتير إزلندا وبريطانيا.
السيد عبد السلام شعبان: دستور فرنسا.

رفعت الجلسة على الساعة 14و05د.

رئيس اللجنة **المقرر**